

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٠٨

الاثنين، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشيف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوكرانيا	السيد بيلتشنكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	السنغال	السيد ضيوف
	الصين	السيد شو جونغ شنغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسان
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2015/1027)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1601670 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/1027)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/1027، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات بشأن الحالة في دارفور، ولا سيما تلك التي حدثت منذ صدور تقرير الأمين العام (S/2015/1027) في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وتركز التطورات أساسا على استئناف النزاع المسلح في منطقة جبل مرة، فضلا عن وقوع اشتباكات في غرب وشمال دارفور. ويشير كل ذلك إلى انتهاء الفترة الوجيزة من الهدوء

النسي الذي تم رصده خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شمال دارفور، حيث هاجمت الميليشيات العربية قرى الزغاوة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لإطلاق نار في مناسبتين: في ١ كانون الثاني/يناير من جانب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فيما كانت تحاول استعادة شاحنة سُرقت من برنامج الأغذية العالمي؛ وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عندما طوق نحو ٦٠ من أفراد الميليشيات العربية حفظة السلام الذين كانوا في طريقهم إلى قرية أنكا لتوفير الحماية لنايبة الممثل الخاص التي كانت تقوم بزيارة للمنطقة.

ولم يسفر الحادث الأول، الذي وقع في ١ كانون الثاني/يناير، عن أي إصابات وقد وصفه القائد المحلي لفصيل عبد الواحد بأنه ناجم عن سوء فهم. غير أن الهجوم الثاني أسفر عن جرح أحد أفراد حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة. ونظرا للحالة الأمنية على أرض الواقع، اضطرت نائبة الممثل الخاص للعودة، ومُنعت بعثة مشتركة بين المنظمات من الوصول إلى أنكا. ودفعتنا ذلك إلى إيصال المساعدة الإنسانية عن طريق الجو.

وبعد يومين، في ٩ كانون الثاني/يناير، تزايدت حدة التوتر في شرق دارفور عندما هاجم مسلحون من قبيلة بني هلبة قرى مساليت في جنوب الجنية ونهبوها، بعد اكتشاف مقتل أحد أفراد القبيلة. وفي اليوم التالي، تظاهر أهالي مولي ضد الاعتداءات في الجنية، واقتحموا المباني الحكومية عنوة. ولقي ستة أشخاص مصرعهم على يد قوات الأمن في شجار. وخلال تشييع جنازة أولئك الأشخاص في ١١ كانون الثاني/يناير، هاجمت ميليشيات عربية القافلة، ما أدى إلى مقتل اثنين آخرين من المساليت.

ووفقاً للسلطات السودانية، فقد نزع ما مجموعه ٥٠٠٠ شخص - جميعهم من غرب دارفور - بسبب أعمال العنف

٤٠٠ ٨ من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، إلى محيط مخيم البعثة في سورتوني في شمال دارفور. وفي المناطق المتضررة الأخرى، عززت البعثة وجودها من خلال زيادة دوريات الحماية ليلاً ونهاراً، وقامت بتخزين المعدات والإمدادات اللازمة بصورة مسبقة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي ضوء تجدد المواجهة العسكرية، فإن العملية السياسية لحل النزاع من خلال الحوار تبقى مجزأة، والتقدم الذي تحقق حتى الآن لا يزال محدوداً. كما أن الحركات المسلحة الرئيسية وأحزاب المعارضة مازالت تقاطع الحوار الوطني في إطاره الحالي. وواصلت تلك الجماعات مشاوراتها بشأن الخطوات المقبلة، بدعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بعملية السلام في دارفور، فقد عقدت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي اجتماعاً مع نائب رئيس وزراء قطر في باريس في ١١ كانون الثاني/يناير، وتعهداً بوضع ورقة موقف مشتركة بشأن مخاوفهما فيما يتعلق بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وخاصة فيما يتصل بالتعويض ونزع السلاح وملكية الأراضي. وكان هناك أيضاً اجتماع غير رسمي بين الحكومة والمجموعتين بدأ في ٢٣ كانون الثاني/يناير في دبيري زيت، إثيوبيا، ولكن يبدو أن الأطراف لا تزال منقسمة حتى الآن بشأن دور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وفريق التنفيذ الرفيع المستوى في المفاوضات القادمة. ومن المؤسف أن عبد الواحد النور قد غاب عن تلك المحادثات. وندعوه للمشاركة بصورة بناءة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع.

ولا تزال عملية السلام في دارفور غير حاسمة النتائج، ولا بد أن الأعضاء قد سمعوا أن اللجنة المعنية بالاستفتاء في دارفور أعلنت في ١٢ كانون الثاني/يناير أن الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور سيجرى في الفترة من ١١ إلى ١٣

ووصلوا إلى مدينة الجنيينة. ولا يسعنا تأكيد ذلك الرقم لأن السلطات السودانية لم تسمح للبعثة أو المنظمات الإنسانية بالوصول إلى المنطقة. ويبدو أن الوضع في الجنيينة قد استقر في الأيام الأخيرة مع نشر قوات إضافية من الشرطة والقوات العسكرية. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الجرائم مازالت ترتكب على يد المجموعات المسلحة في القرى الواقعة حول المدينة.

وكما نعرف، فقد أعلن الرئيس البشير في ١ كانون الثاني/يناير تمديد وقف إطلاق النار الأحادي في منطقة جبل مرة. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن حوادث قد وقعت واستؤنف القصف الجوي وتزايدت حدة الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خلال كانون الثاني/يناير بالفعل. وفي وسط دارفور، وبعد اشتباكات في غولدمو وغولو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ١ كانون الثاني/يناير، وعقب الهجوم الذي قام به أفراد من فصيل عبد الواحد ضد قافلة حكومية بالقرب من نيرتي في ٢ كانون الثاني/يناير، شهدت البعثة إلقاء ثلاث قنابل في ١٤ كانون الثاني/يناير؛ وست قنابل في ١٩ كانون الثاني/يناير في سورتوني في شمال دارفور؛ وخمس قنابل بالقرب من نيرتي في وسط دارفور في ١٦ كانون الثاني/يناير. وتلقت البعثة بلاغات عن أربع غارات جوية أخرى في شمال ووسط دارفور في ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير. ومنذ ١٥ كانون الثاني/يناير، رصدت اشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر من فصيل عبد الواحد في جنوب ووسط دارفور أيضاً.

وقد تسببت تلك الاشتباكات في سقوط ضحايا من الجنابيين. والأمم المتحدة لا يمكنها التحقق من عدد الضحايا أو إجراء تقييم إنساني للوضع جراء القيود التي تفرضها الحكومة على الوصول إلى مناطق النزاع. وتحسباً لتزوح محتمل للسكان على نطاق واسع، بدأت المنظمات الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في وضع خطة للطوارئ. وحتى اليوم، التحا

وفيما يتعلق بالتقدم في مجال التخليص الجمركي، فقد أفرجت وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن ١٩٥ حاوية كانت محتجزة في بورتسودان منذ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي الوقت الراهن، تسعى البعثة للإفراج العاجل عن ١٠٨ من الحاويات المحملة بالحصص الغذائية المحتجزة في بورتسودان، والتي يتعين أن تصدر وزارة المالية والاقتصاد الوطني بشأنها شهادة إعفاء ضريبي لعام ٢٠١٦. وقدمت البعثة طلباً للتجديد السنوي لتلك الشهادة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ونحن الآن تقريباً في نهاية كانون الثاني/يناير.

وبغية حل تلك القضايا ذات الصلة بالدعم، عقدت الأمم المتحدة وحكومة السودان اجتماعاً فنياً في الخرطوم في ١٣ كانون الثاني/يناير. وتم الاتفاق على إنشاء لجان فرعية تعنى بالقضايا العالقة، مثل التأشيرات والتخليص الجمركي، على أن تعقد اجتماعات أخرى على المستوى الفني على أساس شهري لإزالة المعوقات المتصلة بتلك المسائل اللوجستية والإدارية.

وتحت القيادة الجديدة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نأمل أن تقدم الحكومة كامل الدعم والتعاون من أجل تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للعملية. وبحسب التكاليف الصادر عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، سنبقى ملتزمين بوضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة على أساس تحقيق إنجازات عملية وملموسة وفقاً للمعايير. ومن المتوقع عقد اجتماع على المستوى الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان قبل نهاية هذا الأسبوع على هامش القمة الشبيكة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ونتطلع إلى الالتزام الكامل من جانب حكومة السودان لإحراز تقدم ملموس وفقاً للمعايير الأساسية - مثل وقف الأعمال القتالية، وعملية السلام الجامعة، ووصول موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ونقلهم دون عائق - ليكون ذلك نقطة انطلاق إلى مزيد من المناقشات بشأن السحب التدريجي للعملية المختلطة.

نيسان/أبريل ٢٠١٦، وفقاً للشروط الواردة في وثيقة الدوحة. وسيبدأ تسجيل الناحيين في ٨ شباط/فبراير بالنسبة لمن أقاموا في دارفور لمدة ثلاثة أشهر قبل التسجيل. ولئن كنا نرحب بالاستعدادات لإجراء الاستفتاء، إلا أننا نلاحظ أن الجدول الزمني المقترح ومعايير الأهلية من المرجح أن تجعل من الصعب بالنسبة لعدد كبير من المرشدين داخلياً واللاجئين أن يشاركون في تلك العملية فعلياً.

وتشير تلك التطورات الأمنية والسياسية إلى وجود تناقض صارخ بين آراء الحكومة وآراء غالبية الحركات المسلحة ومناصريها بشأن الوضع الراهن في دارفور. وفي سياق مماثل، أشار نائب رئيس جمهورية السودان إلى إغلاق مخيمات النازحين بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وخلال زيارته لشمال دارفور في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قال إن دارفور قد تعافت من الحرب، ولكن كرد فعل لذلك البيان، تدهور الوضع في مخيم النازحين في كالما في كانون الثاني/يناير فعلياً.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس أن الوضع الخاص بالتأشيرات لا يزال حرجاً، في غياب أي تحسن كبير في الوضع بشكل عام. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام (S/2015/729)، رفضت الحكومة سبعة طلبات تأشيرات أخرى، بما في ذلك أربعة تأشيرات لوظائف مدنية رئيسية، وواحدة لمنصب موظف عمليات مشتركة رفيع المستوى. ونتيجة لعدم منح التأشيرات، ارتفع معدل الوظائف الشاغرة في الأقسام الفنية الرئيسية، الأمر الذي لوحظ في الإحاطات الإعلامية السابقة وفي تقرير الأمين العام. ولا يسعني إلا أن أبلغ أعضاء المجلس أن الأمور لم تتغير حقاً. وخسارة القدرات الناتجة في تلك الأقسام من البعثة ذات الارتباط المباشر بالأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة، كحماية المدنيين، هي مصدر قلق خاص في ضوء تطور الوضع في جبل مرة ومناطق أخرى.

المتعلقة بالأراضي والموارد. كما أكد التقرير أن التدابير التي اتخذها الولاية في دارفور قد أدت إلى انحسار الحوادث الإجرامية بدرجة كبيرة، بل أكد التقرير أكثر في الفقرة (٣) من ذات المحور أنه وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تتلق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) أي معلومات عن وقوع اشتباكات عسكرية بين قوات الحكومة وبقايا المجموعات المسلحة، باستثناء المحاولات اليائسة التي تقوم بها بقايا عناصر فصيل عبد الواحد محمد نور في شرق جبل مرة. ومجلسكم الموقر يعلم جيداً موقف عبد الواحد محمد نور، الذي ظل يجاهر برفضه القاطع لأي تسوية سياسية، وكيف أنه رفض كل الدعوات والمبادرات التي قدمتها الوساطة الإقليمية والدولية عبر المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبما أن مجلسكم الموقر ظل يؤكد في قراراته أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للحل، فماذا فعل المجلس مع عبد الواحد الذي يطلق عليه كل الوسطاء اسم السيد "لا" "Mr. No" لأنه يرفض مطلقاً أية دعوة للمجلس للتسوية السياسية. هذه خلفية الأوضاع في جبل مرة.

ونحن نفتتح مداولات هذا العام بالنقاش على تقرير الأمين العام في دارفور (S/2015/1027)، وإذ أجدد تهنئي للدول التي انتخبت حديثاً، أوكرانيا ومصر وأوروغواي والسنغال واليابان، فإننا نتطلع حقيقة في ظل عضوية المجلس الجديدة هذه أن يتم التعامل مع مسألة دارفور بمنهج مختلف يقوم على الموضوعية والاعتدال والحقائق.

إن حكومة السودان قد مدّت حبال الصبر ومارست أقصى ما يمكن من الحكمة، إذ لم تستثن فصيل عبد الواحد من إعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد، والذي جددته فخامة السيد رئيس الجمهورية عدة مرات، بل وأردفه بحزمة من الضمانات المقنعة لكل قادة الحركات التي تحمل السلاح لكي

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على قلقي إزاء الأثر الناجم عن تصاعد القتال المتجدد على السكان المدنيين في جبل مرة، وأعرب عن الأمل في أن تتمخض مفاوضات وقف الأعمال العدائية - بمشاركة جميع الحركات غير الموقعة، بمن في ذلك عبد الواحد نور - عن نتيجة إيجابية ووضع حد لمعاناة السكان الذين يجدون أنفسهم عالقين وسط القتال بين القوات الحكومية وقوات التمرد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أستهل بياني بتقديم التهنئة للدول التي انتخبت حديثاً لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، جمهورية مصر العربية والسنغال وأوروغواي واليابان. وإننا لعلنا ثقة في دورها الفاعل المرتقب لتحقيق صون الأمن والسلم الدوليين على نحو يتسق مع نصوص ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، وبالطبع أشير كذلك إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، للتو، في مفتتح المداولات حول تقرير الأمين العام بشأن دارفور (S/2015/1027). وأسجل بأننا نختلف مع ما ذهب إليه في ثلاثة محاور أساسية، خاصة فيما يتعلق بتوصيفه للأوضاع في منطقة جبل مرة، وكذلك مسألة التعاون مع البعثة فيما يتعلق بتأشيرات الدخول وأذونات التخليص، على النحو الذي سوف يرد تفصيلاً في هذا البيان.

إن تقرير الأمين العام المعروض عليكم (S/2015/1027) قد أكد في معرض سرده للوضع الأمني في دارفور وديناميات النزاع في الفقرة (٢) تحديداً أن القتال بين قوات الحكومة والحركات المسلحة قد انحسر تماماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما انخفض كذلك عدد حوادث المصادمات القبلية

الحد الأدنى من حالات التشرد الجديدة“، (S/2015/1027)، الفقرة ٢٣). هذا اقتباس من تقرير الأمين العام المعروض عليكم والذي كنت أتطلع أن يركز عليه السيد لادسوس بدلاً من أن يركز بصورة خاطئة على الأوضاع في جبل مرة. وأقول هنا، حتى الضئيل جداً من حالات التشرد في بعض القرى فهي حالات ترتبط بمصادمات ذات طابع قبلي، في معظمها مصادمات محدودة. والحادثة التي أشار إليها في منطقة ”مولي“ هي حادثة ذات طابع قبلي بدأت بالعثور على جثة أحد الرعاة من البني هلبة، قبيلة البني هلبة التي قد تُنسب إلى القبائل العربية، حيث وُجد أحد الرعاة مقتولاً، وكان ذلك في ٩ كانون الثاني/يناير، ثم تحرك المعتمد المحلي في اليوم التالي مباشرة في ١٠ كانون الثاني/يناير، وللأسف تعرض حتى موكب المعتمد لهجوم سقط على إثره ضحايا وشهداء. ذلك الهجوم، تسللت خلاله عناصر من بقايا الحركات المتمردة، وهذا ما أدى إلى سقوط الضحايا، الذين هاجموا حتى المحلية بعد ذلك، بدفع من تلك العناصر المتفلة.

وكما أشرنا في بياننا السابقة، فإن المصادمات القبلية في دارفور قديمة قدم تاريخ دارفور نفسه. ولقد تم احتواؤها بدرجة كبيرة جداً بفضل الجهود الدؤوبة التي قامت بها حكومة السودان، ومن خلال تفعيل دور الزعامات المحلية في المصالحة والتسويات. ولكن، وبما أن الأراضي والموارد هي أسس هذه المصادمات منذ القدم في دارفور، وأن استئصال جذور ومسببات هذه الصدامات يكمن في التنمية المستدامة والإنعاش وإعادة الإعمار، وحتى تتمكن حكومة السودان من إكمال مشروعاتها التنموية الهادفة لتعزيز الاستقرار في دارفور، فإننا، وعبر مجلسكم الموقر، نناشد المجتمع الدولي دعم حكومة السودان في هذا الجانب، بدءاً بالمساعدة في إعفاء الديون، ثم رفع العقوبات الاقتصادية القسرية الجائرة، التي تقف الآن حجرة عثرة أمام إكمال هذه المشروعات

يلحقوا. مسيرة الحوار الوطني الشامل الجاري الآن بمشاركة غير مسبوقة، بمن في ذلك قادة بعض الحركات التي كانت تحمل السلاح. ولكن كيف تعامل فضيل عبد الواحد مع تجديد إعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد من قبل الحكومة؟ كان ردّه المباشر على ذلك أنه استغلّ إعلان وقف إطلاق النار المتكرر من طرف واحد، حيث قامت عناصر من فصيله بتنفيذ سلسلة من الهجمات على القرى الآمنة في شرق جبل مرة، خاصة قريتي ”تواني“ و”ركونة“. بل إن مجموعة من قواته يقودها المدعو جعفر توتو، وبعد أن هاجمت الأسواق في القريتين المشار إليهما، أقامت نقاطاً للجباية وجمع الضرائب من التجار ومن المواطنين. واعتباراً من أول كانون الثاني/يناير الجاري، قامت قواته كذلك بقطع الطريق تماماً بين منطقة ”النجي“ ومنطقة ”قولو“ شمال جبل مرة، فماذا تفعل حكومة السودان؟ بل مضت قواته إلى أبعد من ذلك حيث هاجمت إحدى دوريات قواتنا المسلحة داخل منطقة ”روكرو“، حيث استشهد اثنان من جنودنا وجرح آخرون، فماذا يفعل من يتلقى الرصاص؟ ماذا تفعل قواتنا المسلحة إذا كان فضيل عبد الواحد يردّ على إعلان وقف إطلاق النار بمهاجمة جنودنا بهذه الكيفية وقتلهم بدم بارد؟ كان لزاماً على قواتنا المسلحة أن تقوم بمسؤولياتها في حماية المدنيين وفرض هيبة الدولة وبسط الأمن في القرى التي استهدفتها قوات عبد الواحد فقتلت الأبرياء وشرّدت أغلبهم. أقول للسيد لادسوس إن التشريد الذي تحدثت عنه سببه المباشر حركة عبد الواحد محمد نور، وقد تمكنت طلائع قواتنا المسلحة من الفرقة ١٦ مشاة، والتي تقع منطقة شرق جبل مرة داخل اختصاصها، من إعادة بسط الأمن والاستقرار ووضع الأمور تحت السيطرة في تلك المنطقة.

فيما يتعلّق بالوضع الإنساني في دارفور، فإن التقرير المعروض عليكم قد أكد في الفقرة (٢٣) منه ”نظراً لتوقف المواجهات المسلحة، لم تشهد الفترة المشمولة بهذا التقرير سوى

وإلى حين انعقاد اجتماع هذه الآلية المرتقب بعد ثلاثة أيام فقط من الآن، فإنني، وردا على ما أشار إليه السيد وكيل الأمن العام، أشير بإيجاز إلى أنه قد تم خلال الفترة الماضية إجراء معالجات عاجلة لمعظم طلبات تأشيرات الدخول وأذونات التخليص الجمركي للحاويات في إطار الآلية المشتركة الفنية التي أشار إليها لادسوس الآن. وهي آلية تضم كل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بمسألة التخليص والتأشيرات، كان آخر اجتماعاتها في ١٤ كانون الثاني/يناير الجاري. وإن وأذونات التخليص التي صدرت للحاويات حتى يوم الخميس الماضي الموافق ١٤ كانون الثاني/يناير، بلغت ١٧٩ إذنا من إجمالي ١٩٥ إذنا أو طلبا بالتخليص الجمركي.

وكما تعلمون، فإن إجراءات التخليص الجمركي للحاويات في كل الدول تتداخل فيها اختصاصات أكثر من وزارة ومؤسسة وجهاز، خاصة في بلد نام مثل السودان. ومن جانبنا، ولضمان تسريع وتيرة الإجراءات، فقد دعمنا منذ بداية انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إنشاء مكتب فرعي لها في ميناء بورتسودان. ونحن الذين دعمنا إنشاء مكتب فرعي في ميناء بورتسودان خصيصا لكي يقوم بالمتابعة أولا بأول وبصورة مباشرة في مسألة تأشيرات الدخول. ولكن، قامت بعثة يوناميد بنفسها بإغلاق ذلك المكتب. نعم قامت بعثة يوناميد بإغلاق مكتب المتابعة الفرعي في ميناء بورتسودان. وما زالت حكومة السودان ترى ضرورة إعادته لمتابعة هذه المسائل، حتى لا نستمتع للروايات، رواية من هنا ورواية من هناك.

أما فيما يتعلق بتأشيرات الدخول، كما هو مبين في الجدول الذي سنعممه عليكم، ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تلقينا ١٥١ طلبا لتأشيرات الدخول تم منها منح ١٤١ تأشيرة دخول، وهناك أربع تأشيرات فقط بقيت قيد الإجراء، أي أن نسبة منح تأشيرات الدخول خلال تشرين الأول/أكتوبر

في دارفور بصفة خاصة وفي السودان بصفة عامة. وهو ما سيمكننا من إكمال تشييد البنى التحتية وتنفيذ المشروعات التي تلي احتياجات الإنسان في دارفور، الذي طوى صفحة الحرب وهو يستشرف مرحلة البناء وإعادة الإعمار وممارسة الأنشطة الحياتية الطبيعية. إن سير أغوار النزاع الأهلي في دارفور يتوقف على تحقيق التنمية، التي تتطلب أول ما تتطلب دعم حكومة السودان ورفع العقوبات عنها، وليس العكس.

فيما يخص المسائل الفنية والإدارية واللوجستية لبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، التي تحدث عنها السيد لادسوس ولكنه أغفل الآلية الأهم المعنية بذلك، وهي الآلية الثلاثية المشتركة التي تضم ممثلين عن حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض. وقد ظل مجلسكم الموقر طيلة السنوات الأولى من نشر البعثة يتلقى باستمرار النتائج والخلاصات التي تخلص إليها اجتماعات هذه الآلية، ولذلك، طيلة السنوات الأربع الأولى، لم تكن هناك حاجة لتحدث داخل المجلس الأمن هنا عن تأشيرات الدخول، لأنها كانت تُعالج في إطار الآلية. ولكن، تعطلت هذه الآلية رغم مطالبات حكومة السودان المتكررة باستئناف مهامها. والآن، التاريخ المقترح من جانبنا والاتحاد الأفريقي هو ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير الجاري، لكي تعقد الآلية على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ونأمل أن تستجيب إدارة عمليات حفظ السلام لمقترحنا. وحتى الآن، نحن بانتظار الرد من إدارة عمليات حفظ السلام تحديدا لانعقاد الاجتماع في موعده، ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، حتى نظوي صفحة هذه التفاصيل التي لا محل لها هنا لأنها تفاصيل إجرائية. والواقع يقول، بخلاف ما ذهب إليه وكيل الأمين العام على النحو الذي سأسرده في بياني هذا وسيعمم عليكم أيضا في خطاب رسمي، زهاء عام ونصف، ظلت تلك الآلية معطلة رغم مطالبات حكومة السودان المتكررة بضرورة الاستمرار في عقد اجتماعاتها.

ختاماً، وعملاً بمنطوق الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من قرار مجلسكم الموقر ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، الذي حدد ولاية البعثة في العام الماضي، نؤكد على أهمية أن يستأنف الفريق العامل المشترك المعني باستراتيجية خروج بعثة يوناميد اجتماعاته فوراً، إنفاذاً لأحكام ذلك القرار والقرارات السابقة ذات الصلة. كما نحدد تأكيد موقفنا الثابت القائم على التعاون مع بعثة يوناميد بكل ما يساعدها على إنفاذ ولايتها وتنفيذ مهامها، لاسيما وأنها بعثة أفريقية ونحن بلد أفريقي يهمننا أيضاً أمر هذه البعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٠.

كانت هي ٩٣،٣ في المائة. أما في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن إجمالي طلبات تأشيرات الدخول كان هو ٢٨١ طلباً، تمت الموافقة على ٢٧٢ طلباً، وبلغت نسبة منح التأشيرات ٧٦،٧٩ في المائة. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر المنصرم، كان إجمالي طلبات تأشيرات الدخول هو ٢١٣ طلباً وتمت الموافقة على ٢٠٦ طلبات، أي أن نسبة منح تأشيرات الدخول خلال شهر كانون الأول/ديسمبر بلغت ٩٦،٧١ في المائة. هذا هو واقع تأشيرات الدخول خلال الثلاثة أشهر المشمولة بتقرير الأمين العام الذي نحن الآن بصدد استعراضه.

وهذا يؤكد، سيدي الرئيس، مدى التعاون والدعم الذي تحظى به بعثة يوناميد من قبل حكومة السودان، خاصة في المسائل اللوجستية والإدارية وليس العكس. وما زلنا نؤكد أن تفعيل الآلية المشتركة هو الذي يجعلنا نلتقي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة يوناميد وحكومة السودان في طاولة واحدة، حتى نضاهي المعلومات بدل الاستماع للروايات المتضاربة.